

**والكثره ستون يوما يليها وغالبه اربعون يوما**  
 يليها الغبار اذا وجود في الجميع كما في الحيض واحسا  
 خبر ابي داود عن ام سلمة كانت النفس تجلس على عهد  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعين يوما فلا دالة  
 فيه على نفي الزيادة او محمول على الغالب واختلف في اوله  
 قيل يوم خروج الولد وقيل اقل الظهر فاوله فيما اذا تاخر  
 خروجه عن الولادة من المخرج لانها وهو ما صححه  
 في التحقيق وموضع الحيض عكس ما صححه في اصل الروضة  
 وموضع اخر من الحيض وقضية المأخذ بل اول ان زمن النفا  
 لا يحسب من السنين لان صح البقيتي بخلافه فقال ابتدا  
 السنين من الولادة وزمن النفا لا نفاس فيه وان كان  
 محسوبا من السنين ولو اراد من حق هذا امر ومقتضى هذا  
 انه يلزمها قضاء ما انفاس الصلوات المفروضة في هذه  
 المدة ومقتضى قول النووي انها اذا ولدت ولد لها فابطل  
 صومها ان لا يحسبها ذلك ويحرم على حليلها ان يستمتع بها  
 بما بين السرة والرنية قبل غسلها وهذا هو المقيد ما اذا لم  
 تر الدم الا بعد خمسة عشر يوما فالنفاس لها اصل على

للمصحح في الحيض وعلى هذا يحل للزوج ان يستمتع بها قبل  
 غسلها كالحيض وقول النووي في بان الصيام انه يبطل  
 صومها بالولد لما في محله ما اذا رأت الدم قبل خمسة عشر يوما  
**فابينة** اي في اربعين يوما في الصلوات معني لطيفا  
 في كون اكثر النفاس سبب ان المني يترك في الرحم اربعين  
 يوما لا يتغير بغيره كمنه ما علقته بغيره كمنه ما علقته  
 ثم تنفخ فيه الروح كما في الحديث الصحيح والولد يتغذي  
 بدم الحيض ويستند في بطنه الدم من حين النسخ كونه  
 غذا للولد وانما يحتمل في المدة التي قبلها وهو اربعة اشهر  
 واكثر الحيض خمسة عشر يوما فيكون اكثر النفاس سبب  
**واقل زمن الظهر الفاصل بين الحيضين خمسة عشر**  
**يوما** ان الشهر غايه لا يتجاوز عن حيض وظهره اذا كان  
 اكثر الحيض خمسة عشر يوما الزمان يكون اقل الظهر لذلك  
 وخرج بقوله بين الحيضين الظهر من الحيض والنفاس  
 فانه يجوز له ان يكون اقل من ذلك سواء تقدر الحيض على  
 النفاس اذا قلنا ان الحامل تحيض وهو المصحح امر تاخر  
 عنه وكامله وروى بعد بلوغ النفاس اكثره كما في الحيض